

بيان المفيدرالية السورية اذانة واستنكار للتفجير المارهابي الذي استهدف المدنيين في حي الوسطي بمدينة القامشلي السورية

تلقت المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، ببالح القلق والداستنكار، المعلومات المؤلمة والمدانة، وكان اخرها ما حدث في الساعة الحادية عشر مساءً في ليلة السبت / الأحد تاريخ 21 -

22

2016س، فقد وقع هجوم إرهابي بواسطة أربعة إرهابيين يستقلون سيارة، وما أن وصلوا إلى حي الوسطى حتى فتحو النار في كافة الاتجاهات مستهدفين كل من يمر من الشارع من المدنيين، ومن ثم قاموا برمي القنابل اليدوية على المحال التجارية في الشارع ومن ثم قام اثنين من المانتهاريين بتفجير أنفسهم أحدهم ضمن مطعم ميامي والآخر في محل للألعاب الإلكترونية، ولقد أدت تلك الأعمال المارهابية إلى وقوع العديد من الضحايا-المقتلى والجرحى-مدنيين وعسكريين، ووفقا لمصادر اعلامية متطابقة، وفي حصيلة غير نهائية، فقد اسفرت عن مقتل 3 مواطنين سوريين وإصابة أكثر من 14 مواطنا سوريا، بجروح متفاوتة، بينهم حالات حرجة. كما أسفرت التفجيرات الإرهابية عن إلحاق الأضرار المادية الكبيرة بالممتلكات وبالسيارات والأبنية والمحال المجاورة.

اسماء الضحايا القتلى التالية اسماؤهم:

1. جورج عبد المسيح لحدو

2. كريم سعيد شمعون

3. توما يوسف ايليلو (حوشو) (ابو داني)

وعرف من أسماء المصابين التالية اسمائهم :

مشفى السلام

1) معد فيصل فارس

2) المياس صموئيل

3) حورو افرايم

4) خاجيك كراييث

5) حماد زاييف الحميد

6) جليل غسان باهو

مشفى دار المشفاء

1) مايكل يوسف

2) الميؤن صابر

3) صمؤائيل برصو

4) دافيد دلدريان

مشفى الرحمة

1) عزيز صبحي قومي

2) مروان قريو

3) فداء ابراهيم

4) عبد الرزاق

إننا في المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، إذ نعلن عن تضامننا الكامل مع أسر الضحايا والمتضررين، ونتوجه بالتعازي القلبية والحارة لجميع من قضوا، متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا واستنكارنا لجميع ممارسات العنف والمقتل والاختيالات والاختفاء القسري أيا كانت مصادرها ومبرراتها. كما نناشد جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل، ونطالبها بالعمل الجدي والسريع للتوصل لحل سياسي سلمي للارزمة السورية وإيقاف نزيف الدماء والتدمير.

وإننا ندعو للعمل على:

1) الموقف الفوري لجميع أعمال العنف والمقتل ونزيف الدماء في الشوارع السورية، أيا كانت مصادر هذا العنف وتشريعاته وآيا كانت أشكاله دعمه ومبرراته.

2) العمل الشعبي والحقوقى من كافة مكونات المجتمع السوري، وخصوصا في المناطق ذات الطبيعة السكانية المتنوعة، من أجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء الممارسات العنصرية التي تعتمد التهجير القسري والعنيف بحق بعض السكان الأصليين، والموقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقا لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتفتيته تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.

3) إلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها، التي مورست بحق جميع المكونات السورية والتي عانت من سياسيات تمييزية متفاوتة والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً.

4) تلبية الاحتياجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة والمهجريين داخل البلاد وخارجها، وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

5) قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان والنضال الإسلامي، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون ضمانات حقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

إننا في المفوضية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الإنسان، إذ ننظر ببالغ القلق والإدانة والاستنكار للتطورات الخطيرة والمرعبة الحاصلة في سورية، في ظل تواصل نزيف الدم، وتصاعد حالة العنف التدميرية والاستنزاف الخطير لبنية المجتمع السوري وتكويناته. ومع غياب الحلول السياسية المتداولة، بفعل الإمدادات والإرادات العسكرية والسياسية الإقليمية والدولية ودورها في إدارة الصراعات في سورية والتحكم فيها، بانته حالة من القلق الجدي على مصير سورية الجغرافيا والمجتمع، وبرز رعب حقيقي من تدميرها وتمزيق وحدة النسيج المجتمعي، عبر إشعال فتن طائفية ومذهبية وعرقية بين فئات الشعب السوري. مع احتمال انتقال آثار هذه المأساة باتجاه حروب إقليمية مدمرة.

لقد أدى النزاع الدامي في سورية، إلى دمار هائل في البنى والممتلكات العامة والخاصة، وتفتت المجتمعات السكانية وهدم المنازل والمحلات والمدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية وتدمير شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وأسقط الآلاف من القتلى والجرحى، وأدى إلى نزوح وفرار ولجوء أكثر من سبعة ملايين شخص تركوا منازلهم، من بينهم أكثر من 3 ملايين لاجئ فروا إلى بلدان مجاورة، إضافة إلى الآلاف من الذين تعرضوا للاختطاف والإخفاء والاختفاء القسري.

وعلى الرغم من التشابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تحكم بالأزمة السورية، فما زلنا نرى بأن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الطريق العنفي المسدود. كما نعتبر إعلان جنيف قاعدة مقبولة كهكذا حل، عبر توافقات دولية تتيح إصدار قرار دولي ملزم وفق الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة. يتضمن هذا القرار الموقف الفوري لإطلاق النار على كامل الجغرافيا السورية، ووضع آليات للمراقبة والتحقق وحظر توريد السلاح، مع مباشرة العملية السياسية عبر الدعوة لمؤتمر وطني يشارك فيه جميع ممثلي التيارات السياسية والشبابية والنسائية تحت رعاية إقليمية ودولية. بما يؤدي لوضع ميثاق وطني لسورية المستقبل وإعلان مبادئ دستورية، والتوافق على ترتيبات المرحلة الانتقالية، والسير نحو نظام ديمقراطي يقوم على انتخابات تجري وفقاً للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة.

المهيئة الادارية للمفيدرالية السورية لحقوق الانسان

www.fhrs.org

info@fhrs.org